

Distr.: General
6 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والخمسون

١٠-٢١ آذار/مارس ٢٠١٤

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة
والدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة
عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية
والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ
الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب
اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد
من الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من رابطة النساء المتضررات من جراء الحرب، وجمعية
الخدمة الكنسية، ومؤسسة ماما زيمبي، ومنظمة الأرامل من أجل السلام
عن طريق الديمقراطية، ومجموعة النساء العازبات المناصرات لحقوق
الإنسان، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري
لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

301213 301213 13-60040 (A)



البيان

ضرورة معالجة مسائل الترمُّل في سياق الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لما بعد عام ٢٠١٥

تعمل مجموعة النساء العازبات المناصرات لحقوق الإنسان، وهي منظمة شريكة لمنظمة الأرامل من أجل السلام عن طريق الديمقراطية، على تعزيز وضع الأرامل في نيبال، وتتولى مهام أمانة شبكة جنوب آسيا لتمكين الأرامل في مجال التنمية، التي تجمع منظمات الأرامل في البلدان الستة في المنطقة.

وتنطوي خطة الأهداف الإنمائية للألفية على تحديات عديدة في إطار السعي إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. والآن، يتعين أن تتيح هذه الخطة الفرصة أيضاً لكسر حاجز الصمت بشأن مسائل الترمُّل. ومما يدعو إلى الأسف أن الأهداف الإنمائية للألفية الحالية لم تؤدِّ إلى تحسين وضع الأرامل والتخفيف من وطأة الفقر والتهميش اللذين يعانين منهما مع أطفالهن. ونطلب أن يكون الهدف "القائم بذاته"، المتعلق بالمرأة والفتاة والوارد في تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، غير قابل للتفاوض، وأن يتم تصنيف الغايات حسب الحالة الزوجية ومعايير أخرى.

ولم يحدث أبداً من قبل أن شملت مجموعة الإناث، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تعاني من نزاعات، عدداً مماثلاً للأرامل من جميع الفئات العمرية، من الطفلة الأرملة إلى الأم المترملة الشابة، وصولاً إلى الجدة المسنة. وقد بدأت حالياً المجموعات السكانية في جميع أنحاء العالم تتقدم في السن. وتسود النساء في فئة المسنين، وأغلبيتهن من الأرامل. وتزايد أعداد الأرامل بطريقة غير مسبوق، يوماً بعد يوم، نتيجة للنزاعات المسلحة والثورات والقتل الطائفي وأعمال التطهير الإثني، وفي سياق وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أيضاً. وتشير التقديرات المتعلقة ببعض البلدان إلى أن أكثر من ٦٠ في المائة من مجموع النساء في تلك البلدان هن من الأرامل أو زوجات لأشخاص مفقودين، وأن ٧٠ في المائة من الأطفال يعتمدون على نساء معوزات لا معيل لهن من الذكور.

ومن الضروري أن تركز الحكومات ووكالات الأمم المتحدة، على وجه التحديد، على الحالة الخاصة للأرامل إذا أُريد أن تُتاح أي فرصة واقعية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويسهم الفقر والإهمال وتخفي الأرامل في تجدد دوامة الفقر التي يقعن فيها واتساع نطاقها، لتشمل جميع الذين يعتمدون عليهن، وتنتج عن ذلك عواقب نهائية على المجتمع

ككل. وحتى الآن، لم يتمكن أيُّ من الجهات المانحة الرئيسية أو من وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، من تقديم دعم كافٍ إلى المبادرات الرامية إلى تمكين الأرمال لكي تتاح لهن إمكانيّة الإعراب عن آرائهن والتأثير في السياسات التي يمكن أن تأتي لهن بالحماية والتمكين.

ولا يتوافر سوى القليل من البيانات الموثوقة بشأن جملة أمور من بينها أعداد الأرمال في البلدان النامية، ولا سيما في البلدان التي تعاني من نزاعات، وأعمارهن، واحتياجاتهن، وأدوارهن، وأنماط حياتهن، وتجربة العنف الخاصة بهن، واستراتيجياتهن للتعامل مع هذه التجربة، ونظم الدعم المتاحة لهن، وتطلعاتهن. ويعوق عدم توافر هذه المعلومات تخطيط وتنفيذ الإجراءات الفعالة من أجل تحسين الظروف المعيشية للأرمال وأسرهن، والإجراءات التي تتخذها مجتمعاتهن المحلية والتي تُعتبر حاسمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ورغم ذلك، فقد أُحرز تقدم كبير في نيبال على صعيد جمع بيانات التعدادات التي تركز على الأرمال بوجه خاص. ووفقاً للمكتب المركزي للإحصاء في نيبال، فإن ٨٧ في المائة من الأرمال لا يُجَدن القراءة والكتابة، مما يزيد من عدد الأرمال المُعالجات واللواتي يعانين من أوضاع ضعيفة. ولم يُحصَ سوى عدد قليل من البلدان النامية الأخرى الأرمال بين سكانه. ويتعين استخدام منهجيات بديلة لمعالجة هذه الثغرة من خلال حمل وكالات الأمم المتحدة والحكومات على العمل مع المنظمات المعنية بالأرمال لجمع المعلومات من القواعد الشعبية بشأن هذه المسائل. وينبغي أن يشكل مشروع عالمي لوضع الخرائط وتوصيف السمات خطوة أولى حاسمة، يليه إدخال تغييرات على التشريعات والسياسات في كل بلد لتحسين وضع الأرمال وتقليص هذا العائق الكبير المائل أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فالترمل هو واحد من الأسباب الجذرية للفقر.

العنف والوصم في الترمول - من المرجح أن تعاني الأرمال من العنف البدني والنفسي والجنسي والاقتصادي الشديد والمنهجي، سواء داخل أسرهن أو في مجتمعهن الخارجي. وكثيراً ما تقع الأرمال ضحايا للتمييز، والوصم، والممارسات التقليدية الضارة، بما في ذلك وصمهن باعتبارهن من الساحرات، وخضوعهن لطقوس الحداد والدفن المهينة والمهددة للحياة، ووضعهن في قوالب نمطية تصوّرهن على أنّهن مصدر "شؤم" و "شر"، مما يعزز أعمال التعذيب إزاءهن، مثل الضرب والرجم، وحتى القتل. وتسهم التفسيرات المتطرفة والتمييزية للقواعد الدينية والتقليدية والعرفية في ظهور هذا العنف. وعلى الرغم من إصلاح القوانين التي يُزعم أنها تهدف إلى حماية النساء من هذه الإساءات، فإن الحكومات تتردد في التدخل في الساحة المحلية، حيث أن الجناة هم جهات من غير الدول. ويتفاقم هذا العنف في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

ومن المؤسف أنه رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها المنظمات المعنية بالأرامل لإدراج نص عن العنف الذي تتعرض له الأرامل في الوثيقة الختامية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، التي كان موضوعها ذو الأولوية ”منع العنف ضد المرأة والفتاة والقضاء عليه“، فإن جميع الإشارات إلى هذا النوع من العنف الجنساني قد حُذفت من الصيغة النهائية للوثيقة.

إمكانية اللجوء إلى القضاء - إن ما يحدّد حياة عدد كبير من الأرامل في كثير من البلدان النامية، ولا سيما في البلدان الريفية، هو التفسيرات التمييزية للدين والعادات والتقاليد رغم سنّ قوانين حديثة تمثل للاتفاقيات الدولية، كاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وتشمل العوائق القائمة الأمية، والبيروقراطية، والفساد، وتجزؤ القائمين على إدارة نظام العدالة، وعدم القدرة على تحمل التكاليف المتوقعة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكثير من الأرامل يخشون أن يتسبب سعيهن إلى الاستعانة بالحاكم للحصول على سبل الانتصاف إلى زيادة العنف.

الأثر على أطفال الأرامل، ولا سيما الطفلة - ينجم عن فقر وهميش ووصم الأرامل أثر نهائي على مُعاليتهم. ولا تُتاح لأطفال الأرامل سوى أقل الاحتمالات في الحصول على التعليم. وتُضطر الأمهات الأرامل إلى سحب أطفالهن من المدرسة والاعتماد على عملهم، سواء كقائمين على رعاية إخوتهم الأصغر سناً، أو من خلال استغلالهم في الشوارع كمتسوّكين (يشكل أطفال الأرامل الأغلبية بين أطفال الشوارع). ومن المرجح للطفلة المحرومة من التعليم أن تُعطى هبة، أو أن تُباع، أو أن يتم الاتجار بها، في زواج مبكر بالإكراه أو في البغاء. وينبغي أن توفّر أطر الأهداف الإنمائية للألفية الفرص لكفالة تعليم جميع الأطفال بصرف النظر عن الظروف العائلية.

الأرامل في حالات النزاع - يتعين تعزيز حماية الأرامل في حالات النزاع وزيادة مشاركتهن في عمليات السلام وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والقرارات الأخرى ذات الصلة التي تتناول المرأة والسلام والأمن. فعلى سبيل المثال، هناك أعداد لا تُحصى من الأرامل ومن زوجات ”المختفين“ اللواتي يفقدن كل حقوقهن وحرياتهن الأساسية نتيجةً للنزاعات، ويحتجن إلى من يمثلهن في عمليات السلام. وإننا نعرب عن سرورنا لقيام ١٢٢ دولة عضواً بتأييد إعلان الالتزام بإنهاء العنف الجنساني في حالات النزاع، ونأمل أن يتم الترويج لهذه المبادرة، إلى جانب قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمسائل الجنسانية، ضمن الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، من أجل حماية الأرامل من انتهاك حقوقهن.

وتشكل الأرامل وزوجات المفقودين جزءاً كبيراً من اللاجئين والمشردين داخلياً في جميع أنحاء العالم، وكثيراً ما يُكُنّ آخر من تتم إعادة توطينهم. والأرامل اللواتي يطالبن

باللجوء على أساس الاضطهاد الذي يعاني منه نظراً إلى "حالتهم الزوجية"، واللواتي قد يقعن أيضاً ضحايا الاغتصاب في مناطق النزاع، يواجهن في كثير من الأحيان مشاكل لا تُقهر في الحصول على اللجوء.

الميراث والحقوق في الأراضي والملكية - على الرغم من التشريعات الحديثة التي تم بموجبها التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال الأرمال محرومات من الميراث في كثير من البلدان. وقد يعاملن كأملأك منقولة، أو كجزء من التركة و "يرثهن" شقيق الزوج أو ابن عمه. ومن الشائع في الكثير من مناطق أفريقيا وجنوب آسيا والشرق الأوسط أن تكون الحقوق في الأراضي معدومة، في ظل انتشار أساليب "المطاردة" والاستيلاء على الممتلكات. وترد في إطار الأهداف الإنمائية للألفية إشارات إلى مسائل الميراث والأراضي، وهي ذات صلة وثيقة بوضع الأرمال.

أثر الركود العالمي والنظم المالية على الأرمال - لا يمكن سوى لعدد قليل من البلدان النامية أن تتحمل تكاليف توفير الضمان الاجتماعي للأرمال، وفي الحالات التي يكون فيها هذا الضمان متاحاً، يجري عموماً اتباع نهج قائم على الاحتياجات لا على الحقوق. وفي البلدان المتقدمة النمو، يعيش الكثير من الأرمال المسنات المعتمدات على المعاشات المقدمة من الدولة في فقر نسبي أيضاً في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة للركود الاقتصادي. وحينما يكون نظام المعاشات التقاعدية قائماً، كما هو الحال في الهند، فإن الأرمال كثيراً ما يواجهن صعوبات في الحصول على معاشاتهن بسبب البيروقراطية والفساد، وعدم معرفتهن للقراءة والكتابة، وهذا ما يسهل استيلاء أقاربهن الذكور على استحقاقهن. وتعرض الأرمال الأصغر سناً للاستغلال الاقتصادي، بما في ذلك الاسترقاق المتري والجنسي. وتحتاج الأرمال إلى التدريب للعمل والبقاء وتربية أطفالهن، وكثيراً ما يكن عرضة للاتجار كخدمات في المنازل في بلدان يفقدن فيها كل حقوقهن.

دور هيئة الأمم المتحدة للمرأة - سعياً إلى تنفيذ إطار الأهداف الإنمائية للألفية على نحو يستوعب مسائل الترمول، يتعين أن تحصل الأرمال على دعم مباشر ومركّز من هيئة الأمم المتحدة للمرأة. ونود رؤية الدول الأعضاء تقدم الدعم إلى هيئة الأمم المتحدة للمرأة لإنشاء قسم خاص في المقر وفي المكاتب الإقليمية، يُعنى بمساعدة الأرمال على "التكاتف معاً"، وتشكيل الرابطة والمنظمات الخاصة بهن، بحيث يكون لهن صوت جماعي لإرشاد السياسات والتأثير فيها بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومواصلة تحديد الغايات.

وأخيراً، ونظراً للأعداد الضخمة للأرمال وزوجات المفقودين في عدد كبير من المناطق، فإننا نكرر في هذا البيان نداءنا إلى الأمين العام لتعيين ممثل للأمم المتحدة معني بالترمول.